



إنجازات قطاع الأمن والعدل والسلامة

مجاور الأمن والعدل والسلامة:

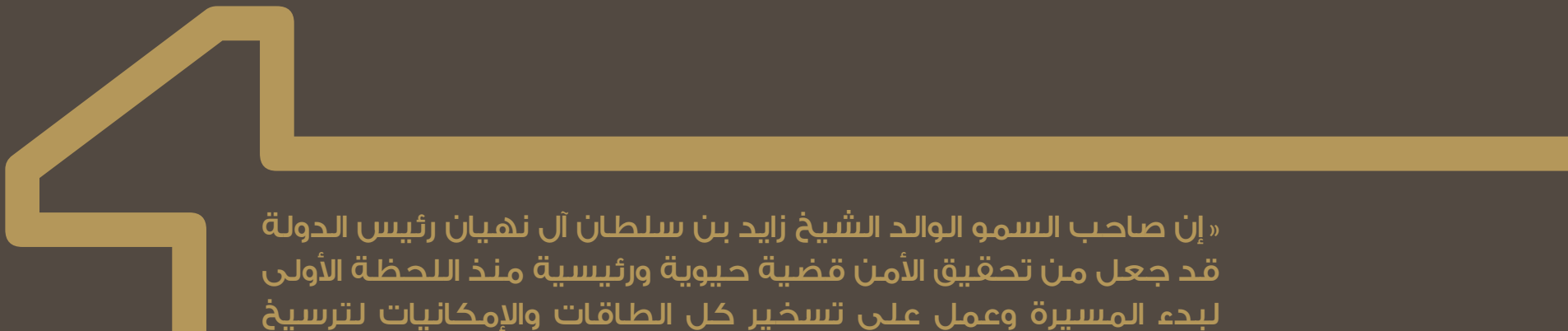
- النظام القضائي
- النظام الوطني للطوارئ
- الأمن ومكافحة الجريمة



إنجازات قطاع الأمن والعدل والسلامة

منذ قيام الاتحاد ودولة الإمارات تنعم بالأمن والاستقرار والطمأنينة، حيث يشعر المواطن والمقيم بالأمان والطمأنينة والعدالة بفضل السياسة المنهجية والحكمة التي تدير عليها كافة الجهات الحكومية المعنية من حيث توفير كافة الاحتياجات البشرية والمادية ومختلف المقومات التي من شأنها حفظ الوطن وضمان استقراره وتحقيق السلامة لجميع من يعيشون على أرضه.

وقد استمرت جهود الحكومة في حفظ الأمن والعدل والسلامة على مر السنوات الأربع الماضية، حيث ركزت استراتيجية حكومة دولة الإمارات المنبثقة من رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة والتي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي على تحسين مستوى الخدمات المقدمة واتباع أفضل الممارسات وبناء القدرات في مجالات الأمن والسلامة والعدل، بالإضافة إلى وضع خطة وطنية للطوارئ وتحديث الأطر المؤسسية وتفعيل التنسيق الاتحادي المحلي اللازم لتحقيقها. كما قطعت الحكومة شوطاً كبيراً في مكافحة الجريمة والإرهاب وتحقيق الأمن على مستوى الدولة والعالم من خلال الجهود المشتركة والتنسيق والتعاون مع عدد كبير من الجهات الأمنية حول العالم.



« إن صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة قد جعل من تحقيق الأمن قضية حيوية ورئيسية منذ اللحظة الأولى لبدء المسيرة وعمل على تسخير كل الطاقات والإمكانات لترسيخ دعائم الأمن والأمان في هذا الوطن حتى أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً يحتذى في نعمة الأمن والأمان التي أنعم الله بها على هذا الوطن. »

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة

«العدل أساس المُلْك، هذا نهجنا في الإمارات، وهذا موروثنا وهو ميراثنا، والعدالة في القضاء لا تتحقق فقط بسلامة الأحكام، إنما أيضاً بسهولة ووضوح إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في القضايا.»

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي





النظام القضائي

هدفت حكومة دولة الإمارات منذ إطلاق استراتيجيتها في عام 2007 إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة ضمن القطاع القضائي وتطبيق أفضل الممارسات العالمية والارتقاء بمستوى الكوادر القضائية المواطنة واستقطاب أفضل المهارات إلى مهنة القضاء، مع التركيز على تطبيق أنظمة المعلومات لإدارة الملفات القضائية، وإعادة هندسة الإجراءات القضائية بما يسرع الفصل في النزاعات.

وتتلخص رسالة النظام القضائي في الدولة في ضوء استراتيجية حكومة دولة الإمارات في تقديم خدمات قضائية وقانونية متميزة وتطوير منظومة متكاملة من التشريعات المعاصرة من خلال فريق عمل مؤهل، وفي إطار من الشفافية والنزاهة والتعاون الفعال مع كافة الجهات المعنية.



« إننا ماضون في تنمية قدراتنا وتحديث مؤسساتنا وإعادة هيكلة الممارسات بما يحقق طموحاتنا بالعيش في مجتمع يسوده العدل والقانون، ودولة تكرس قيم النزاهة والمساءلة والشفافية تكفل الحقوق وتحترم الحريات. »

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة

نمو النظام القضائي

شهد النظام القضائي في الدولة خلال السنوات الأربع الماضية إنشاء عدد من الجهات القضائية والتي أدت إلى زيادة كفاءة النظام ككل، حيث تم في عام 2007 تشكيل مجلس التنسيق القضائي بهدف تفعيل التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين السلطات القضائية الاتحادية والمحلية، ودراسة المشكلات والتحديات المشتركة في القضائين واقتراح الحلول المناسبة لها، وكذلك التشاور في كافة الأمور المتعلقة بالإجراءات والنظم الإدارية المطبقة في القضائين وتسهيل الإجراءات الخاصة بالتقاضي وآلية إعداد القضاة وتأهيلهم وتدريبهم. كما تولى المجلس منذ إنشائه العمل على رفع مستوى الأداء للقضاة والإداريين في الجهات القضائية الاتحادية والمحلية بما يتواءم مع المعايير العالمية، بالإضافة إلى العمل على توحيد المبادئ القانونية والأحكام التي تصدر في القضايا المماثلة المنظورة أمام كل منها.

كما بدأ النظام القضائي في الدولة في عام 2006 بتطبيق المحاكم المتخصصة كالمحاكم العمالية والمحاكم التجارية والعمالية ومحاكم المرور والجنسية والإقامة ومحاكم الأحداث والمحاكم الجزائية بجانب الدوائر المتخصصة للنظر في القضايا الجزائية الخاصة بحماية المستهلك، وذلك بهدف توفير أكبر قدر من السرعة والفورية عند الفصل في الدعوى.

وقد بدأت وزارة العدل في عام 2009 بتفعيل الأنظمة البديلة للتقاضي في المحاكم الاتحادية من خلال حملة إعلامية متكاملة لتطوير عمل لجان التوفيق والمصالحة القائمة في المحاكم الاتحادية وتفعيل وتطوير عمل لجان التوفيق الأسري ولجان فض المنازعات الإيجارية والتحكيم وتشجيع المتعاملين على استخدام هذه الوسائل وتسوية النزاعات ودياً بواسطة قواعد التوفيق والمصالحة.

وقد تم دعم ميزانية وزارة العدل بزيادة مبلغ 199.4 مليون درهماً في عام 2008 لتنفيذ استراتيجية الوزارة في الوصول إلى منظومة معاصرة من التشريعات وتقديم خدمات متميزة ترقى لأفضل الممارسات العالمية وتحقيق رضا المتعاملين واستحداث وظائف للمتدربين القضائيين ومساعدتي أعوان القضاة ودعم مشاريع التطوير بالوزارة.

نشر الوعي القانوني

أنهت وزارة العدل في ديسمبر 2009 المرحلة الأولى من توثيق كل ما يتعلق بالقوانين والتشريعات من خلال منظومة معاصرة تضم كافة القوانين الصادرة في الدولة وتعديلاتها باللغتين العربية والإنجليزية وجميع أحكام المحكمة الاتحادية العليا وترتيبها وتبويبها بشكل دقيق ووضعها في متناول الجمهور على شبكة الإنترنت ضمن بوابة العدل الإلكترونية. ومن المخطط أن توفر قاعدة القوانين الإلكترونية للمواطنين والباحثين والقانونيين ما يلي:

- مجموعة تشريع دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها سنة 1971 باللغة العربية متضمنة حوالي 2500 موضوعاً أساسياً وفرعياً
- مجموعة القوانين الاتحادية باللغة الانكليزية وتتضمن أكثر من 250 قانوناً اتحادياً
- أحكام المحكمة الاتحادية العليا - المدنية والجزائية - وتتضمن أكثر من 15,000 حكماً مدنياً وجزائياً في حوالي 1,500 موضوعاً مختلفاً
- فتاوى إدارة الفتوى والتشريع في وزارة العدل منذ 1973 وتتضمن أكثر من 2000 فتوى
- الاتفاقيات الدولية المصدقة من دولة الإمارات العربية المتحدة مبوبة حسب البلدان والمواضيع وتتضمن أكثر من 500 اتفاقية دولية والاتفاقيات الثنائية الدولية المصدقة من دولة الإمارات العربية المتحدة مبوبة حسب البلدان، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف مبوبة بحسب الموضوعات

مراجعة وتطوير الإجراءات القضائية

بهدف تيسير الإجراءات القضائية وزيادة كفاءتها قامت الحكومة بتوحيد بعض المحاكم والإجراءات القضائية كتوحيد المحاكم العليا وتوحيد إجراءات تسليم المجرمين خلال العامين 2008 و 2009، وتم إنجاز عدد من الدراسات حول أنظمة بديلة للتقاضي وحل المنازعات. كما وضعت وزارة العدل ضمن قائمة مبادراتها ذات الأولوية إجراء المراجعات الدورية لإجراءات التنفيذ بهدف تبسيط وتعديل النصوص المتعلقة بالإجراءات القضائية بهدف تسريع الفصل في النزاعات وتسهيل الإجراءات القضائية مما سيؤدي إلى تقليص عدد القضايا المكدسة وتقليل الفترة الزمنية للنظر بالقضايا وتقليص مدة إنجاز القضايا في المحاكم الاتحادية وسد الفجوة في عدد القضاة الحالي في المحاكم الاتحادية وزيادة رضا المتعاملين عن الإجراءات القضائية المتخذة بالمحاكم الاتحادية.

كما قامت وزارة العدل - في إطار التحول إلى العمل الإلكتروني في المحاكم - بإطلاق نظام إدارة القضايا والتوثيق الإلكتروني ضمن برنامج العدالة الإلكترونية، حيث يستهدف النظام خدمة الموظفين وتسهيل عملهم وبموجبه أصبحت جميع المعلومات المتعلقة بالقضايا تسجل إلكترونياً مما يسهل الإجراءات الداخلية والأنظمة التابعة لها والتي تساهم في تقديم خدمات مرنة فيما بين موظفي الوزارة والمحاكم. ويوفر النظام العديد من المزايا داخلياً من أهمها تسهيل إدارة قضايا المحكمة وإدارة جلسات المحكمة ونشرها والبحث عن بيانات وملفات القضايا. كما يقوم هذا النظام بتحسين أساليب الأمن والسرية لملفات القضايا وتنشيط وتطوير وتحسين عملية إدارة القضايا وتوفير خدمة الاستعلام عن القضايا على مدى الساعة واستلام إشعارات القضايا عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة.

تطوير الكوادر القضائية

في إطار سعيه إلى تأهيل كوادر متميزة تتسم بالمهنية والكفاءة في المجال القانوني والقضائي، وتمكين العاملين في السلك القضائي من تقديم خدمات قضائية وقانونية متميزة، قام معهد التدريب والدراسات القضائية خلال العامين 2008 و 2009 بعقد دورات تدريبية بناءً على مستجدات واحتياجات السوق والمجتمع مثل دورات حول غسيل الأموال والمسؤولية الطبية والأزمة المالية، بالإضافة إلى التنسيق مع التفتيش القضائي من أجل توفير برامج تدريبية تعالج ثغرات في كفاءات القضاة، إلى جانب عقد دورات تدريبية مجانية من أجل نشر الوعي القانوني في الدولة والمجتمع. ويتزامن ذلك مع قيام الحكومة بإرسال بعثات دراسية خارجية لإعداد الكوادر القضائية وخاصة في المجالات المتخصصة كالطب الشرعي والترجمة القضائية وغيرها، بالإضافة إلى التركيز على بناء معاهد متخصصة في الشؤون الاقتصادية والمالية وذلك لتدريب الكوادر القضائية في هذه المجالات.

أما في مجال التعيين والاختيار، فقد وضعت وزارة العدل على قائمة المبادرات ذات الأولوية القصوى تشكيل لجنة تقوم بدراسة أفضل الممارسات العالمية في مجال الاختيار والتعيين في المجال القضائي بهدف رفع كفاءة العاملين في المجال القضائي وأعاونهم ورفع من كفاءة الخدمات المقدمة وتوضيح المسارات التدريبية اللازمة للعاملين بالمجال القضائي وأعاونهم.

توفير خدمات قضائية إلكترونية

وإلى جانب جهود الوزارة في تقديم الخدمات والأنظمة الإلكترونية الداخلية، قامت وزارة العدل بإطلاق المرحلة الأولى من برنامج العدالة الإلكترونية خلال معرض "جيتكس" عام 2008، والتي تضمنت عدداً من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها وزارة العدل إلى الجمهور من خلال بوابتها الإلكترونية بهدف اختصار الوقت والجهد على المتعاملين مع الوزارة من خلال تخفيف الازدحام التي قد تشهدها دوائر وزارة العدل، أو المحاكم أو النيابة العامة أو الدوائر القضائية والعدلية المنتشرة على امتداد الدولة، كما سيساعد هذا البرنامج على إنجاز المعاملات بسرعة أكبر، وذلك في إطار تطبيق أفضل المعايير العالمية للأداء الحكومي المتميز والارتقاء بكافة المرافق والخدمات في مجال القضاء.

وسيتضمن برنامج العدالة الإلكترونية ما يزيد عن 22 خدمة متكاملة، وقد تم إطلاق عدد منها في الفترة الماضية متضمنة خدمات حساب الرسوم عبر الإنترنت والاطلاع على جداول الجلسات، والتسجيل في الفعاليات عبر الإنترنت وتقديم طلبات ترخيص المهن القانونية وتجديدها، بالإضافة إلى تقديم الشكاوى إلكترونياً بحق أي موظف يُقصر في عمله. كما أطلقت وزارة العدل في عام 2009 رسمياً بوابة التشريعات الإلكترونية في إطار خطة شاملة ومتكاملة على كافة مستويات العمل في الوزارة والمحاكم والنيابات بالدولة، والتي تتضمن كافة تشريعات وقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام دولة الاتحاد عام 1971 وأحكام المحكمة الاتحادية العليا - المدنية والجزائية - وفتاوى إدارة الفتوى والتشريع في وزارة العدل منذ عام 1973، بجانب الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تضم أكثر من 500 اتفاقية. كما يحتوي الموقع على نظام معلومات متكامل، يتيح للعاملين والجمهور التفاعل وتبادل المعلومات وإجراء الأنشطة المتعلقة بذلك عبر الانترنت وباللغتين العربية والإنجليزية.

متابعة أداء العمل القضائي

من أجل الارتقاء بأداء القطاع القضائي في الدولة قامت وزارة العدل بمنح درع المحكمة المتميزة والشهادات التقديرية إلى عدد من المحاكم والنيابات الاتحادية بناءً على إحصائيات العمل التي تم جمعها وتدقيقها ومقارنتها ببعضها البعض ما بين جميع المحاكم والنيابات الاتحادية في الدولة خلال دورات فصلية من العامين 2008 و2009، حيث تقوم إدارة التخطيط الاستراتيجي في وزارة العدل بإعداد تقارير تشمل قياس الأداء في المحاكم حسب عدد من المحاور المهمة من أبرزها قياس مهارات الموظفين لدى التعامل مع الجمهور وسرعة الاستجابة وجودة الخدمة وسهولة الوصول إلى مواقع المحاكم والنيابات وانسيابية الحركة وتدفق الجمهور داخل المباني والمرافق والخدمات العامة المتوفرة فيها للجمهور وتوفر المطبوعات والمعلومات وغيرها.

وقد وضعت وزارة العدل ضمن أهم أولوياتها الاستراتيجية دراسة أفضل الممارسات العالمية في مجال الرقابة على العمل القضائي - أي التفتيش القضائي - لاعتماد نظام حديث متكامل لتقييم العمل القضائي بشكل دوري ومنتظم بما يساهم في ضبط عملية الرقابة على العمل القضائي، ورفع مستوى وكفاءة العاملين بالمجال القضائي، ورفع مستوى الخدمات القضائية المقدمة، وتسريع الفصل بالفضايا والنزاعات، وتقليص زمن البت في القضية بالمحاكم الاتحادية، وزيادة رضا المتعاملين عن الإجراءات القضائية المتخذة بالمحاكم الاتحادية.



النظام الوطني للطوارئ

ركزت استراتيجية حكومة دولة الإمارات على ضرورة وضع خطة وطنية شاملة للطوارئ، تتضمن إنشاء الأجهزة المتخصصة وإصدار التشريعات وبناء القدرات، كما تشمل تحديث الأطر المؤسسية وتعزيز التنسيق الاتحادي المحلي وتحديد كافة الأدوار والمسؤوليات التي تضمن قدرة الحكومة على الاستجابة الفعالة والمتناسقة لكافة الأزمات والمخاطر المحتمل حدوثها، كما أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بتعزيز جاهزية كافة القطاعات المساندة لقطاع الطوارئ.

إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات

في ضوء حرص الحكومة الاتحادية على حفظ الأرواح والمحافظة على الخصائص الوطنية وتنسيق جهود الإنقاذ الوطنية في وقت الطوارئ والأزمات، تم إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات عام 2007 والتي تقع ضمن صلاحيات مجلس الأمن الوطني، وتضطلع بمسؤولية تطوير السياسات والإجراءات الوطنية لأغراض تدريب وتدقيق جميع نشاطات إدارة الأزمات والطوارئ على المستوى الوطني.

ومنذ إنشائها، هدفت الهيئة إلى صياغة قانون طوارئ اتحادي موحد يحكم إدارة الطوارئ الوطنية وبالتالي تطوير خطة الاستجابة الوطنية، وإنشاء مركز قيادة وطني للطوارئ يتولى مسؤولية تنسيق وإدارة جميع الإمكانيات والموارد على المستوى الوطني. كما عازمت على إنشاء قيادة ووحدة سيطرة وطنية للطوارئ والأزمات تكون الذراع التنفيذي المسؤول أمام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات. كما تركز الهيئة على التنسيق بين جميع الأطراف المشاركة في خطة الاستجابة للطوارئ والتأكيد على جاهزية جميع المؤسسات المشتركة في إدارة الطوارئ والأزمات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تنظيم الحلقات التدريبية والتمارين الدورية.

كما عكفت الهيئة على تنظيم مؤتمر إدارة الأزمات والطوارئ السنوي الهادف إلى زيادة الوعي وتحسين أداء وفعالية جهود وقدرات الاستجابة للطوارئ في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يشارك فيه نخبة من المسؤولين وصناع القرار، والوزراء والسفراء وقناصل الدول، وأعضاء في القوات المسلحة، وكبار ممثلي القطاع الحكومي والخاص على المستوى الإقليمي.

وتعمل الهيئة على وضع المصطلحات والمعايير والمفاهيم الوطنية الموحدة لجميع الأزمات والطوارئ لضمان التكامل والتعاون والتنسيق اللازم بين جميع الأطراف والمؤسسات ذات العلاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى التدريب وإجراء البحوث وتطوير الاتصالات المتقدمة والآليات الأخرى ذات العلاقة ورفع وعي الجمهور فيما يتعلق بإدارة الطوارئ والأزمات. كما سيتم إنشاء مركز لدراسات وبحوث الطوارئ والأزمات يكون تابعا للهيئة، بهدف إعداد وتوفير الإحصاءات والدراسات اللازمة عن مواجهة الطوارئ والأزمات، والذي من شأنه أن يسد فجوة معلوماتية يعاني منها العالم العربي في توفير الإحصاءات والدراسات خاصة في هذا المجال. ومن المخطط أن ينفذ المركز أرسيفاً كاملاً لجميع الطوارئ والأزمات التاريخية التي مرت بها الدولة لاستخلاص الدروس المستفادة من الأزمات والعمل على تفاديها في المستقبل.



« لا تخافوا من التغيير، إن أمنكم وأمن عائلاتكم وأمن الوطن يكمن في تغيير الأداء نحو الأفضل والأكثر فاعلية والأكثر إنتاجية. »

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

تأسيس البرنامج الوطني التطوعي للاستجابة للطوارئ

سعيًا لتعزيز روح التطوع والمسؤولية الاجتماعية لدى جميع سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في التصدي للطوارئ والأزمات التي قد تدهم الدولة، قامت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات بالتعاون مع برنامج تكاتف للتطوع الاجتماعي التابع لمؤسسة الإمارات بتأسيس البرنامج الوطني التطوعي للاستجابة للطوارئ في أغسطس 2009، الذي يهدف إلى استقطاب 15 ألف متطوع على مدى خمس سنوات. وسيوفر البرنامج الإعداد والتدريب اللازم للمتطوعين من سكان دولة الإمارات من المواطنين والمقيمين للاستجابة لحالات الأزمات والطوارئ كأفراد ومجموعات تطوعية منظمة، بما يرفع جاهزية دولة الإمارات للتعامل بنجاح مع الكوارث وحالات الطوارئ في حال وقوعها. كما وضعت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات مسودة قانون يسمح للمتطوع أن يلتحق بالبرنامج دون تعريضه للفصل من قبل رب عمله، ويوفر للمتطوع تأمين على الحياة، وقد تم رفع القانون للمجلس الأعلى للأمن الوطني الذي سيتابع مسيرة القانون مع الحكومة الاتحادية.

القانون الاتحادي لإدارة الطوارئ والأزمات

في ظل ازدياد معدل الأزمات والكوارث التي يشهدها العالم اليوم، وانطلاقاً من أهمية إدارة الطوارئ والأزمات كأحد المؤشرات المهمة إلى جودة الأداء والتخطيط الاستراتيجي السليم، قامت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات بإعداد قانون اتحادي لإدارة الطوارئ والأزمات، والذي سيسهم عند اعتماده في تطوير خطط الاستجابة الوطنية للأزمات، أياً كان نوعها أو طبيعتها، لأنه سيحقق التكامل والتعاون والتنسيق اللازم بين جميع الأطراف والمؤسسات ذات العلاقة. كما سيضع القانون الجديد المصطلحات والمعايير والمفاهيم الوطنية الموحدة لجميع الأزمات والطوارئ، وسيُنظم عمل الهيئة والهيكل التنظيمي بها.

الأمن ومكافحة الجريمة

إن الأمن هو أحد أهم ركائز قوة الاتحاد، وهو حاجة أساسية لدفع عجلة التنمية في الدولة، ولهذا تركز حكومة دولة الإمارات على توفير الدعم اللازم للجهات المسؤولة عن تحقيق الأمن والسلامة في الدولة - وعلى رأسها وزارة الداخلية - وذلك لتمكينها من تدريب كوادرها وأنظمتها بما يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة والإرهاب بكل أشكالهما.

ونظراً للنهضة الشاملة التي شهدتها الدولة خلال السنوات الأربع الماضية وما تزامن معها من تحديات عالمية واجهت الدولة كتعدد الثقافات والجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية والجرائم العابرة للحدود والإرهاب وغيرها، لم تكتف الحكومة بتعزيز جهازها الأمني الداخلي فحسب، بل ركزت على دعم كافة المبادرات الدولية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة بكافة أشكالها والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية من جهة، ووضع التشريعات الوطنية اللازمة للايضاح بالالتزامات التي تفرضها تلك الاتفاقيات من جهة أخرى. ولهذا تعتبر الإمارات اليوم من أكثر الدول أماناً واستقراراً على مستوى العالم، مما يشجع على الاستثمار والسياحة والتجارة.





القوات المسلحة في دولة الإمارات

تابعت القوات المسلحة في دولة الإمارات جهودها في استكمال بناء قوتها الذاتية والدفاعية من خلال تخريج دفعات متتالية من شباب الوطن من مختلف الصروح الأكاديمية والمعاهد التابعة لها ككلية القيادة والأركان المشتركة وكلية زايد الثاني العسكرية وكلية خليفة الجوية والكلية البحرية والعديد من المدارس العسكرية كالمدرسة الثانوية العسكرية، والتي يتلقى فيها الطالب العسكري مختلف العلوم العسكرية التأسيسية. وقد استمرت القوات المسلحة خلال السنوات الماضية بتزويد هذه المعاهد التعليمية بكافة الإمكانيات والعلوم العسكرية، والتي تسمح بأن يتلقى الطالب العسكري مختلف العلوم العسكرية الضرورية، والتي تؤهله لأن يكون قادراً على استيعاب ما يوكل إليه مستقبلاً من مهام.

كما واصلت القوات المسلحة تنظيم التمارين المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي، والقيام بالزيارات المتبادلة والدورات التدريبية مع جيوش الدول الصديقة. وواصلت الدولة دورها الريادي في تنظيم المعارض العسكرية المتخصصة مثل معرض ومؤتمر الدفاع الدولي "أيدكس" ومعرض دبي للطيران.

ولم يقتصر دور القوات المسلحة في السنوات الأربع الماضية على المهام العسكرية، بل استمرت القوات المسلحة في إغاثة المتكويين أينما كانوا وممارسة دورها الإنساني في التعبير عن عمق التلاحم الإنساني مع الشعوب المصابة حول العالم سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع هيئات عالمية كالأمم المتحدة. فمثلاً، أنجزت القوات المسلحة الإماراتية مشروع إزالة الألغام والقنابل العنقودية في الجنوب اللبناني في أكتوبر عام 2009، وأقامت جسراً جويًا يربط بين الإمارات واليمن منذ اليوم الأول للفيضانات في أكتوبر عام 2008 لنقل المعدات والتجهيزات الطبية والدوائية. كما امتد دور القوات المسلحة إلى المشاركة في حفظ السلام في جمهورية أفغانستان بالتعاون مع القوات المسلحة الأردنية وفي تأمين الانتخابات الرئاسية الأفغانية التي جرت في أغسطس 2009، مساهمة بذلك في تعزيز الأمن والاستقرار في جمهورية أفغانستان الشقيقة.



تطوير الكوادر الوطنية في مجال الأمن والسلامة

انطلاقاً من إيمان الحكومة بأهمية العنصر البشري وأنه الأساس في تطبيق الاستراتيجيات وإنجاز الواجبات الأمنية على أرض الواقع، ركزت الحكومة من خلال استراتيجية وزارة الداخلية على التدريب والتطوير المهني والعلمي لكوادرها من خلال أحدث برامج التدريب في مجال التطوير الوظيفي ومكافحة الجريمة. كما تدخل الوزارة في العديد من الاتفاقيات لتبادل الخبرات والكفاءات مع الدول المتقدمة في هذا المجال - مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وكندا وأستراليا - لتطوير الإمكانيات العلمية والعملية للضباط والأفراد المسؤولين عن حفظ الأمن.

فمثلاً، ركزت وزارة الداخلية على رفع كفاءة وجاهزية كافة المنتسبين إليها وصقل مهارات وقدرات الكوادر الشرطة في جميع إدارات الشرطة، وذلك ليتمكنوا من مواكبة المستجدات الأمنية في الدولة. ولهذا شهدت السنوات الأخيرة تضاعفاً في العملية التدريبية وأعداد المتدربين والدورات سنوياً، كما زاد عدد بعثات الضباط إلى الخارج لإكمال التعليم العالي في مجال الأمن. كما وقعت وزارة الداخلية مؤخراً مذكرة تفاهم مع معهد التدريب والدراسات القضائية لإعداد وتنفيذ برامج التدريب النظري والعملية المدعماً بالأنشطة الأكاديمية المختلفة - كالمؤتمرات والحلقات الدراسية وتبادل المحاضرين والخبراء - لمنسوبي قوة الشرطة والأمن لتأهيلهم وإكسابهم المعارف القانونية لأداء المهام المناطة بهم بكفاءة وفعالية.

وبالإضافة إلى تطوير الكوادر الحالية، تركت الوزارة على اختيار الأعضاء الجدد في فريق العمل الأمني بعناية فائقة. وقد تم منح الأولوية للخريجين الجدد من أصحاب القدرة على الإبداع والتطوير والقادمين من أرقى الجامعات العالمية، وقد تم ربطهم بنخبة من أمهر الخبراء الدوليين لاكتساب الخبرة النظرية والميدانية في هذا المجال.

تطبيق أحدث الأساليب والنظم الأمنية

في إطار حرص الحكومة على تطوير أساليب العمل الأمني والشرطي بما يتماشى مع تحديات العصر وتغير أشكال الجريمة، عكفت وزارة الداخلية على استخدام أحدث نظم تكنولوجيا المعلومات، كما انتقلت من أساليب العمل التقليدية إلى الأساليب العلمية الحديثة المبنية على العمل بسياسة المبادرة وتحفيز المشاركة المجتمعية، الأمر الذي لمسّه المواطنون من خلال ما طبقته الشرطة المجتمعية في تعاملها مع الجمهور. وقد نظمت الوزارة بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الأمنية في شرطة أبوظبي "مؤتمر الشرطة المجتمعية" الأول في الشرق الأوسط تحت شعار "نحو بناء مجتمع مسؤول ومتفاعل"، بهدف الاطلاع والتعرف على آخر الممارسات وتجارب دول العالم المتقدمة في تطبيق نظام الشرطة المجتمعية بما يعزز المحافظة على أمن المجتمع.

كما أطلقت إدارة "متابعة المخالفين والأجانب" ضمن وزارة الداخلية في عام 2009 المرحلة الأولى من خدمة "سأهم" على مستوى إمارة أبوظبي، وهي خدمة الرقم المجاني للجمهور لتلقي كافة المعلومات عن المخالفين والمتسللين على مدار الساعة، وذلك في إطار تطبيق "قانون دخول وإقامة الأجانب" واللائحة المنفذة له وتعديلاتها والهادف إلى القضاء على ظاهرة العمالة المخالفة والمتسللين.

تطوير آليات مكافحة المخدرات

تبلورت خلال السنوات الأربع الماضية جهود أجهزة مكافحة المخدرات في الدولة، حيث تبنت تلك الأجهزة استراتيجية لا تعتمد على ضبط مرتكبي جرائم المخدرات فحسب، بل تسعى إلى الوقاية من هذه الآفة الاجتماعية والصحية ومكافحتها بكل السبل. فقد قامت وزارة الداخلية بإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لخفض الطلب على المخدرات والعمل على اعتمادها، كما عملت الوزارة على تفعيل دور اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات. وإلى جانب ذلك، قامت الوزارة بالانتهاء من إجراءات افتتاح المكتب شبه الإقليمي لمكافحة المخدرات بالدولة والبدء في ممارسة مهامه. كما ركزت الوزارة أيضاً على المشاركة في التشريعات الخاصة بالرقابة على المواد الكيماوية، بالإضافة إلى تكثيف التنسيق مع الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات على كافة المستويات، مع التركيز على تعزيز آلية الرقابة المعمول بها سابقاً.

وقد كثفت الحكومة جهودها في مجال التعاون الدولي لمكافحة المخدرات من خلال توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدد من الدول، وفتح قنوات جديدة للتنسيق والتعاون مع الأجهزة المتخصصة في دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى من خلال تبادل المعلومات عن تجار ومهربي المخدرات.

مكافحة الجريمة المالية

تابعت دولة الإمارات العربية المتحدة تصميمها على مكافحة كافة أشكال الجريمة المالية كغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال وضع التشريعات والقوانين والإجراءات الرقابية التي تتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى التعاون مع كافة الجهات الأمنية على المستوى الدولي لمواجهة كافة أشكال الجريمة المالية حول العالم. ولهذا، أكدت أحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي بخصوص تقييم نظام مواجهة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لدولة الإمارات بأن الدولة تمتلك الإطار القانوني الأساسي اللازم لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وفي هذا الإطار، تتابع الحكومة تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعنية بتجميد أصول الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المدرجين بلائحة الإرهابيين، حيث قامت بتجميد ما يزيد عن 10 حسابات بمبالغ تفوق المليون دولار لأشخاص مدرجين في لائحة الإرهابيين. كما تتابع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في الدولة دورها الأساسي في تنسيق وتطوير واقتراح السياسات والقوانين والإجراءات وتبادل المعلومات الخاصة بمكافحة الجرائم الإرهابية ومنها غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أبرم المصرف المركزي 21 اتفاقية لتبادل المعلومات والتنسيق والتعاون في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال. بالإضافة إلى ذلك، تعد دولة الإمارات من الدول المؤسسة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد استلمت دولة الامارات رئاسة المجموعة عام 2008، وبذلت الكثير من الجهود من أجل تحقيق الأهداف المرجوة للمجموعة. كما انضمت الدولة لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2007.

أما فيما يخص الجهود الداخلية، قام المصرف المركزي خلال عام 2008 بإصدار تدابير جديدة بشأن ملكية حق الانتفاع والتحويلات البرقية وإجراءات الحيلة والحذر للعملاء والبنوك الوهمية والأشخاص الأجانب ذوي النفوذ السياسي والبنوك المراسلة، بالإضافة إلى إصدار تعاميم للمحامين وممارسي المهن القانونية تحدد التزاماتهم وفقاً لقوانين مكافحة غسيل الأموال. كما وضع المصرف المركزي إجراءات لمراقبة التحويلات المالية التي تتم عن طريق البنوك ومكاتب الصرافة ونقل الأموال النقدية عبر المعابر الحدودية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المصرف المركزي تعديلات على نظام إجراءات مواجهة غسل الأموال في عام 2008 بما يتماشى والمتطلبات الجديدة. وإلى جانب تعديل الإجراءات وإدخال التدابير الأمنية الجديدة، يقوم المصرف المركزي بتنظيم ندوات وحلقات دراسية مع المؤسسات الدولية ذات الصلة بالجريمة المالية بهدف تدريب العاملين على آخر تطورات جرائم غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

كما شاركت وزارة الداخلية في التصدي للجرائم المالية التي شاعت في السنوات الأخيرة - كالمحافظ الوهمية والنصب الإلكتروني - من خلال اتخاذ التدابير الوقائية وتطوير الإجراءات الجنائية في مجالات الكشف والتحقيق والضببط والتفتيش وتنظيم حملات التوعية الأمنية حول مثل هذه الجرائم المعلوماتية.

Human Trafficking at the Crossroads
الإتجار بالبشر على مفترق الطرق
Private-Public Partnership to Fight Human Trafficking

الشراكة من أجل مكافحة الإتجار بالبشر

1 - 3 March 2009

١ - ٣ مارس ٢٠٠٩

Manama, Kingdom of Bahrain

المنامة، مملكة البحرين



Shafik Gabr

H.E. Anuar Gargash

H.E. Margarita Cedeño
de Fernandez

H.E.
bin

مكافحة الاتجار بالبشر

استمر التزام حكومة دولة الإمارات منذ عام 2006 بمكافحة كل أشكال جرائم الاتجار بالبشر ومعاوية مرتكبيها بأشد العقوبات التي تصل إلى السجن مدى الحياة، مع الحرص على توفير كافة أشكال الرعاية اللازمة لضحايا هذه الجرائم، كل ذلك في إطار المسؤولية المشتركة للدولة كعضو فعال في المجتمع الدولي. وتنتهج الحكومة استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الاتجار بالبشر تركز على أربعة محاور رئيسية هي التجريم وإنفاذ القانون ودعم الضحايا والتعاون الدولي، وكانت أولى مبادرات هذه الاستراتيجية هي إصدار القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 والذي يجرم الاتجار بالبشر، ويحدد مدة العقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات كحد أدنى، والسجن مدى الحياة كحد أقصى، بالإضافة إلى غرامة مالية تصل إلى مليون درهم.

وتعزيزاً للجهود الحكومية في هذا الشأن تم تأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات في عام 2007، بهدف دعم تطبيق القانون الاتحادي في شأن مكافحة الاتجار بالبشر وتوفير جهة تتولى عملية تنسيق جهود مكافحة الاتجار بالبشر على كافة المستويات في دولة الإمارات. وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين من كافة الوزارات والهيئات المعنية وذلك لتحقيق التعاون والتنسيق من أجل التصدي الكامل والحاسم لجريمة الاتجار بالبشر. وتتولى اللجنة تقييم الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر ودراسة وتحديث التشريعات المنظمة للمسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر وكذلك توفير الموارد اللازمة لنشر الوعي بالجوانب المتعلقة بالاتجار بالبشر.



« نؤمن أن الإرهاب آفة عالمية خطيرة تضرب على غير هدى وعلى أساس رؤية ظلامية ضيقة. وضمن هذا الفهم للإرهاب وخطورته فإننا ندعو إلى تجفيف المنابع التي تمدد بالحياة ونعني بذلك التوترات الدولية والفقر والجوع التي تشكل في مجموعها بيئة إحباط يمكن استغلالها من قبل المتطرفين والإرهابيين.»

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة

وإلى جانب وضع التشريعات والتنسيق والدراسات، تعمل دولة الإمارات على بذل المزيد من الجهد لزيادة القوى البشرية المدربة للتعامل مع جرائم الاتجار بالبشر، حيث تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بتطوير برامج التدريب والتأهيل للجهات والهيئات والعناصر المعنية بالتعامل مع ضحايا جرائم الاتجار بالبشر. وتشير التقارير الأولية إلى أنه تم ضبط 10 قضايا خلال 2007، فيما تم ضبط 20 قضية في 2008.

وعلى صعيد التعاون الدولي في هذا المجال، وقعت دولة الإمارات خلال العامين الماضيين اتفاقيات مع عدد من الدول مثل الهند وباكستان ونيبال وسيريلانكا وبنغلاديش والصين وتايلاند والفلبين لتنظيم تدفق العمالة منها، وتنسيق جهود مكافحة جريمة الاتجار بالبشر مع الدول مرسله العمالة المهاجرة. كما وقعت دولة الإمارات على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. كما دعمت الدولة المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر التي ينسقها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة من خلال تبرع الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بمبلغ 55 مليون درهم (15 مليون دولار أمريكي) لمساندة المبادرة، تأكيداً على جدية الحكومة في دعم الجهود الدولية لمكافحة هذه الجريمة الدولية. وبالإضافة إلى هذا، تشارك دولة الإمارات في منتدى الأمم المتحدة حول مكافحة الاتجار بالبشر بهدف نشر تجربتها والاستفادة من تجارب وخبرات الدول المشاركة الأخرى في مجال جمع المعلومات وتقنيات التحقيق كما أنها عضو في لجنة المنتدى.

القوانين والمراسيم والقرارات - 2006

- قانون اتحادي رقم 2 لسنة 2006 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات
- قانون اتحادي رقم 17 لسنة 2006 بشأن إنشاء المجلس الأعلى للأمن الوطني
- قانون اتحادي رقم 23 لسنة 2006 بشأن الدفاع المدني
- قانون اتحادي رقم 39 بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية
- قانون اتحادي رقم 40 بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية
- قانون اتحادي رقم 51 بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر
- مرسوم اتحادي رقم 6 بشأن اتفاقية التعاون بين حكومة دولة الإمارات وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في مجال الأمن
- مرسوم اتحادي رقم 8 بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- مرسوم اتحادي رقم 12 بشأن اتفاقية التعاون بين حكومة الدولة وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال الأمن
- مرسوم اتحادي رقم 13 بتعيين قضاة المحاكم الاتحادية الابتدائية بالدولة
- مرسوم اتحادي رقم 34 بشأن اتفاقية للتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والجريمة المنظمة بين حكومة دولة الإمارات وحكومة جمهورية تركيا
- مرسوم اتحادي رقم 57 بشأن اتفاقية التعاون القضائي في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين والمسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية بين حكومة الدولة وحكومة مملكة المغرب

القوانين والمراسيم والقرارات - 2007

- قانون اتحادي رقم 8 بشأن إنشاء محكمتين اتحاديتين ابتدائيتين في مدينة خور فكان بإمارة الشارقة
- مرسوم بقانون اتحادي رقم 6 بإنشاء و تنظيم المركز الوطني للأرصاد الجوية و الزلازل
- مرسوم اتحادي رقم 35 بشأن انضمام دولة الإمارات إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- مرسوم اتحادي رقم 36 بشأن انضمام الدولة إلى معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي
- مرسوم اتحادي رقم 37 بشأن اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية والقضائية في المسائل المدنية والتجارية بين الدولة و جمهورية أذربيجان
- مرسوم اتحادي رقم 38 بشأن اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية والقضائية في المسائل المدنية والتجارية بين الدولة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
- مرسوم اتحادي رقم 53 بشأن تعيين قضاة المحاكم الاستئنافية والابتدائية الاتحادية
- مرسوم اتحادي رقم 69 بشأن اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية والقضائية في المسائل المدنية والتجارية بين الدولة وجمهورية طاجيكستان
- مرسوم اتحادي رقم 94 بشأن التصديق على النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي
- مرسوم اتحادي رقم 95 بشأن انضمام الدولة إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي
- مرسوم اتحادي رقم 100 بشأن التصديق على اتفاقيتي تسليم المجرمين والمساعدة القضائية في المسائل الجنائية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية فرنسا
- قرار مجلس الوزراء رقم 14 بشأن تشكيل مجلس التنسيق القضائي
- قرار مجلس الوزراء رقم 15 بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الجرائم والاتجار بالبشر
- مرسوم اتحادي رقم 93 بشأن التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان

من أهم القوانين والمراسيم ذات الصلة بقطاع الأمن والعدل والسلامة الصادرة في الفترة من 2006 - 2009

القوانين والمراسيم والقرارات - 2008

- مرسوم اتحادي رقم 1 بشأن التصديق على اتفاقية التعاون لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية
- مرسوم اتحادي رقم 2 بشأن التصديق على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين بين حكومة الدولة وأستراليا
- مرسوم اتحادي رقم 4 بشأن التصديق على اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة الدولة وحكومة روسيا الاتحادية
- مرسوم اتحادي رقم 71 بشأن انضمام الدولة إلى بروتوكول منع القمع والاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- قرار مجلس الوزراء رقم 17 بشأن تشكيل اللجنة الدائمة لأمن الموانئ والمطارات المدنية بالدولة
- قرار مجلس الوزراء رقم 30 بشأن تشكيل مجلس التنسيق القضائي
- مرسوم اتحادي رقم 77 بشأن انضمام الدولة إلى الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية
- مرسوم اتحادي رقم 73 بشأن اتفاق تعاون بين حكومة الدولة وحكومة الجمهورية الفرنسية من أجل تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

القوانين والمراسيم والقرارات - 2009

- قرار مجلس الوزراء رقم 11 بتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر
- مرسوم اتحادي رقم 9 بتعيين قضاة بالمحاكم الاتحادية الاستئنافية في وظيفة (قضاة استئناف - الفئة الثانية)
- مرسوم اتحادي رقم 19 باتفاقية التعاون بين الدولة وجمهورية أوزباكستان في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والأشكال الخطرة من الجرائم الأخرى
- مرسوم اتحادي رقم 23 بالتصديق على اتفاقيات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية والمساعدة القضائية في المسائل المدنية والتجارية بين الدولة وجمهورية أفغانستان الإسلامية
- مرسوم اتحادي رقم 50 بالتصديق على اتفاقية تعاون بين حكومة الدولة وحكومة مالطا في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية والجريمة المنظمة